



المملكة العربية السعودية

وزارة الشباب
قراراتنا... مستقبلنا



الاستراتيجية
المؤسسية
لوزارة الشباب
للأعوام
2026 - 2030



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية، واستناداً إلى مسارات التحديث السياسي والاقتصادي وتحديث القطاع العام، أضع بين أيديكم الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 بوصفها وثيقة وطنية مرجعية، تؤسس لدور قيادي فاعل للوزارة في صياغة السياسات العامة المعنية بملف الشباب، وتعزيز مساهمتهم في مسيرة التحديث الشامل للدولة الأردنية.

تؤكد هذه الاستراتيجية أن الشباب يمثلون الركيزة الأساسية لمستقبل الوطن، وأن تمكينهم وبناء قدراتهم ضمن منظومة مؤسسية حديثة يشكل شرطاً لازماً لتحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ الاستقرار، وتعزيز المشاركة الواعية في الحياة العامة.

ومن هذا المنطلق، تعكس الاستراتيجية تحولاً مؤسسياً واعياً من المقاربات التقليدية إلى نهج استراتيجي يقوم على التمكين، وبناء المنظومات والشراكة، وإدارة الأثر.

وقد جرى إعداد الاستراتيجية وفق منهجية استراتيجية رصينة استندت إلى التحليل العميق للواقع الوطني واستشراف التحديات والفرص، وبمشاركة فاعلة من الشباب والشركاء، وبما ينسجم مع خصوصية الدولة الأردنية وأفضل المعايير الدولية في التخطيط الاستراتيجي.

وترتكز الاستراتيجية على محاور استراتيجية واضحة، تحدد بوصلة العمل الشبابي الوطني، وتكرس دور وزارة الشباب جهة مرجعية وقائدة للسياسات، بما يعزز كفاءة المؤسسات ويضمن استدامة الأثر.

إن هذه الاستراتيجية تمثل التزاماً وطنياً طويل المدى، تتطلب نجاحه تضافر الجهود المؤسسية، وشراكات فاعلة، ومشاركة واعية من الشباب، شركاء الحاضر وصناع المستقبل.

والله ولي التوفيق

وزير الشباب
د. رائد سامي العدوان

5	أولاً: المقدمة
5	الإطار الاستراتيجي لتأسيس وزارة الشباب ومرجعيات عملها الوطني
6-5	ثانياً: الأهداف الاستراتيجية المؤسسية 2026-2030
6	ثالثاً: الغاية الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب (2026-2030)
6	رابعاً: السياق الوطني والمبررات الاستراتيجية
7-6	خامساً: الخيارات الاستراتيجية الوطنية 2026-2030
7	سادساً: التوافق مع التوجهات الوطنية
7	سابعاً: المرجعية الدستورية والتشريعية
8-7	ثامناً: التوجهات الملكية السامية
8	تاسعاً: المواءمة مع مسارات التحديث الوطني
9-8	عاشراً: منهجية بناء الاستراتيجية المؤسسية
9	الحادي عشر: الرؤية والرسالة والقيم
9	- الرؤية
9	- الرسالة
10	-القيم المؤسسية
10	أولاً: القيم الوطنية
10	ثانياً: قيم الحوكمة العامة
10	ثالثاً: قيم العمل المؤسسي
11-10	الثاني عشر: أهداف التنمية المستدامة
11	الثالث عشر: تحليل البيئة الداخلية والخارجية
11	1-البيئة الخارجية
11	2-البيئة الداخلية
12-11	3- الدلالات الاستراتيجية للتحليل
12	الرابع عشر: نظرية التغيير
13	الخامس عشر: الخيارات الاستراتيجية الوطنية (2026-2030) بناءً على نظرية التغيير
13	الخيار الاستراتيجي الأول: ترسيخ وزارة الشباب كقائد وطني لسياسات الشباب ومرجعيات عليا للملف
13	الخيار الاستراتيجي الثاني: بناء منظومة وطنية متكاملة للعمل الشبابي قائمة على التكامل والاستدامة

13	الخيار الاستراتيجي الثالث: تمكين الشباب كشركاء فاعلين في مسارات التحديث
13	الخيار الاستراتيجي الرابع: تعزيز الجاهزية المؤسسية لوزارة الشباب لقيادة الأثر الوطني
13	السادس عشر: الإطار الحاكم للخيارات الاستراتيجية
14	السابع عشر: المبادئ الحاكمة للاستراتيجية
14	1- التركيز على الأثر الوطني المستدام
14	2- الشراكة الوطنية متعددة القطاعات
14	3- اللامركزية الموجهة بالسياسات
14	4- وضوح الأدوار وتكامل المسؤوليات
14	5- الإدارة القائمة على النتائج والأثر
14	6- التعلم المؤسسي والتحسين المستمر
14	7- التمكين المؤسسي كرافعة استراتيجية
14	الثامن عشر: ترجمة الاستراتيجية إلى أولويات تنفيذية
15	التاسع عشر: الإطار الحاكم للحكومة الاستراتيجية
15	العشرون: المتابعة والتقييم الاستراتيجي
16-15	1- إطار المتابعة والتقييم الاستراتيجي
16	2- مصفوفة الحكومة الاستراتيجية لوزارة الشباب (2026-2030)
16	الحادي والعشرون: الإطار الاستراتيجي لإدارة المخاطر
17	1- تصنيفات المخاطر الاستراتيجية
17	2- مبادئ التعامل مع المخاطر الاستراتيجية
18-17	الخاتمة:

الإطار الاستراتيجي لتأسيس وزارة الشباب ومرجعيات عملها الوطني

أنشئت وزارة الشباب الأردنية بموجب التشريعات الناظمة ذات الصلة بوصفها الجهة الحكومية الوطنية المعنية بقيادة الملف الشبابي، وتوجيه السياسات العامة المرتبطة بتمكين الشباب، وضمان دمجهم الفاعل في مسارات التنمية الشاملة. ويأتي ذلك استجابةً لإدراك وطني بأن الشباب يشكلون رافعة استراتيجية لمستقبل الدولة الأردنية، وموردًا بشريًا حاسمًا للنمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، وتطوير الحياة العامة.

وتستند الاستراتيجية المؤسسية إلى الرؤى والتوجهات الملكية السامية التي أكدت أن الاستثمار في الشباب ضرورة وطنية لضمان استمرارية الدولة وقدرتها على التحديث والتجديد، وإلى الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بوصفها مرجعية فكرية وسياسية في ترسيخ مفهوم الدولة المدنية الحديثة القائمة على سيادة القانون، والمواطنة الفاعلة، وتكافؤ الفرص، والمسؤولية المشتركة.

وانطلاقًا من ذلك، تتكامل هذه الاستراتيجية مع مسارات التحديث الوطني الثلاثة باعتبارها الإطار الشامل لتعزيز كفاءة الأداء العام وتوسيع آفاق المشاركة:

1. **التحديث الاقتصادي:** بما يعزز دور الشباب في الإنتاج والابتكار وريادة الأعمال وبناء اقتصاد موّلد للفرص.
2. **التحديث السياسي:** بما يرسّخ مشاركة الشباب في الحياة العامة والعمل الحزبي وصنع القرار ضمن أطر دستورية ومؤسسية.
3. **تحديث القطاع العام:** بما يبني مؤسسات عامة حديثة وكفؤة ومستجيبة، ويعزز الثقة مع المواطنين، ولا سيما الشباب.

وفي هذا السياق، تُرسّخ الاستراتيجية المؤسسية تموضع وزارة الشباب بوصفها المرجعية الوطنية لسياسات الشباب، والمسؤولية عن مواءمة المرجعيات الوطنية ذات الصلة ضمن إطار استراتيجي واحد يقود العمل الشبابي على المستوى الوطني، ويضمن انتقاله من التدخلات المجزأة إلى بناء منظومات مستدامة ذات أثر طويل المدى.

ثانيًا: الأهداف الاستراتيجية المؤسسية 2026-2030

تستهدف الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 إحداث نقلة نوعية في الدور المؤسسي للوزارة، عبر ترسيخ نهج وطني قائم على التمكين والشمولية وتكافؤ الفرص، والارتقاء بجودة السياسات والخدمات الموجهة للشباب، ضمن منظومة تكاملية مع الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين، وبالشراكة المباشرة مع الشباب أنفسهم.

وتنطلق الاستراتيجية من قناعة بأن التحديات التي تواجه الشباب الأردني لا تُعالج عبر مقاربات ظرفية أو تدخلات متفرقة، بل عبر منظور سياساتي متماسك يقوم على وضوح الأولويات الوطنية، وبناء منظومات مستدامة، والتركيز على النتائج والأثر القابل للقياس.

وبناءً عليه، تتمثل الأهداف الاستراتيجية المؤسسية فيما يأتي:

- ✓ رسم السياسات الوطنية للوزارة في قيادة وتنظيم عمل قطاع الشباب وتوجيهها وتطوير أطرها ومعاييرها الناظمة.
- ✓ بناء منظومة وطنية متكاملة للعمل الشبابي تُحدّد الأدوار وتمنع الازدواجية وتضمن التكامل.
- ✓ ترسيخ مشاركة الشباب بوصفهم شركاء فاعلين في مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي والمجتمعي.

- ✓ تعزيز العدالة والشمولية في الوصول إلى الفرص والخدمات بين المحافظات والفئات المختلفة من الشباب.
- ✓ رفع الجاهزية المؤسسية للوزارة في الحوكمة، والتحول الرقمي، وإدارة المعرفة، وإدارة الأداء، بما يضمن الاستدامة والمساءلة.

ثالثاً: الغاية الاستراتيجية للمؤسسية لوزارة الشباب (2026-2030)

تتمثل الغاية الاستراتيجية للاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 في إحداث تحول بنيوي وطني في إدارة ملف الشباب، عبر الانتقال من منطق التدخلات التنفيذية الجزئية إلى دور قيادي سياساتي تضطلع به الوزارة بوصفها المرجعية الوطنية لسياسات قطاع الشباب. ويرتكز هذا التحول على إعادة تموضع الوزارة كمحرك وطني لتوجيه السياسات العامة المعنية بالشباب، من خلال تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، وتطوير الأطر والمعايير الوطنية للعمل الشبابي، بما يضمن الشمول والعدالة في الفرص، ويعظم الأثر الوطني المستدام.

رابعاً: السياق الوطني والمبررات الاستراتيجية

يأتي إعداد الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 في سياق وطني يتسم بتحولات ديموغرافية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية متسارعة، تجعل ملف الشباب أحد أكثر الملفات تأثيراً في مسارات التحديث الشامل للدولة الأردنية. وفي ظل كون الشباب الكتلة السكانية الأوسع، تتعاظم الحاجة إلى استجابة سياساتية ومؤسسية شاملة تتجاوز الحلول الجزئية قصيرة الأمد. وتتمثل أبرز المبررات الاستراتيجية التي تستدعي هذا التحول فيما يأتي:

1. تحولات ديموغرافية واجتماعية تفرض إعادة تعريف دور الشباب كشركاء في التنمية وصناعة القرار.
2. تحديات هيكلية في سوق العمل ومعدلات البطالة ومواءمة المهارات مع متطلبات الوظائف المستقبلية.
3. تسارع التحول الرقمي بما يتطلب مهارات مستقبلية وأنماط مشاركة جديدة وسياسات مرنة.
4. تفاوتات جغرافية واجتماعية في الفرص تستدعي عدالة وشمولية وتكافؤ فرص على المستوى الوطني.
5. محدودية الأطر المؤسسية المستدامة لمشاركة الشباب والحاجة إلى مسارات تحكمها السياسات والمعايير الوطنية.
6. ضرورة تعزيز الثقة بين الشباب ومؤسسات الدولة عبر وضوح الأدوار، والشفافية، ونتائج ملموسة وأثر طويل المدى. وبناءً على ذلك، تُعد هذه الاستراتيجية إطاراً وطنياً متكاملًا لترسيخ دور وزارة الشباب كقائد سياساتي للملف، بما يضمن تماسك السياسات وتكامل الأدوار واستدامة الأثر.

خامساً: الخيارات الاستراتيجية الوطنية 2026-2030

استناداً إلى الغاية الاستراتيجية والسياسات الوطنية، تعتمد الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب الخيارات الاستراتيجية الكبرى الآتية بوصفها بوصلة العمل الوطني في ملف الشباب خلال الفترة 2026-2030:

1. ترسيخ وزارة الشباب كقائد وطني لسياسات الشباب ومرجعية عليا للملف، لا كجهة تنفيذية منفردة.
2. الانتقال من الأنشطة المتفرقة إلى بناء منظومات برامجية وطنية للعمل الشبابي قائمة على التكامل والاستدامة.

3. تمكين الشباب كشركاء فاعلين في مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي والمجتمعي.
 4. تعزيز التكامل والشراكات متعددة القطاعات كخيار استراتيجي دائم لتوحيد الجهود وتعظيم الأثر.
 5. اعتماد الأثر طويل المدى والاستدامة المؤسسية معيارًا حاكمًا لنجاح السياسات والتدخلات.
- وتشكّل هذه الخيارات الإطار الحاكم الذي تُشتق منه الأهداف التفصيلية والخطط التنفيذية المرحلية والسنوية وأدوات المتابعة والتقييم وإدارة المخاطر، وفق فصل منهجي واضح يبين التوجه الاستراتيجي وآليات التنفيذ.

سادسًا: التوافق مع التوجهات الوطنية

تأتي هذه الاستراتيجية المؤسسية متسقةً مع التوجهات الوطنية العليا للدولة الأردنية، ومنسجمة مع رؤية الأردن المستقبلية بوصفها الإطار الجامع لمسارات التنمية والتحديث الشامل. وتستجيب الاستراتيجية لمتطلبات التحديث الوطني بأبعاده الاقتصادية والسياسية والمؤسسية، من خلال إعادة تأطير دور وزارة الشباب كجهة قيادية في صياغة السياسات الوطنية المعنية بالشباب، وضمان مواءمتها مع الأولويات الوطنية طويلة المدى.

وترتكز الاستراتيجية على دمج قضايا الشباب ضمن الأجندة الوطنية، باعتبارهم فاعلين رئيسيين في بناء المستقبل، وذلك عبر تبني مقاربات استراتيجية تقوم على الابتكار، والتحول الرقمي، والحوكمة الرشيدة، وبناء الشراكات المؤسسية الفاعلة، بوصفها مرتكزات حاكمة لتوجيه السياسات العامة، وتعزيز كفاءة العمل المؤسسي، وتحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين في ملف الشباب.

وفي هذا السياق، تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز تمكين الشباب بوصفهم ركيزة أساسية في مسارات التحديث الشامل، وترسيخ القدرات المؤسسية لوزارة الشباب في قيادة السياسات، وتطوير الأطر والتشريعات الناظمة للعمل الشبابي، بما يضمن عدالة الفرص، وشمولية السياسات، واستدامة الأثر الوطني، من خلال نهج استراتيجي تشاركي يوازن بين متطلبات الدولة وتطلعات الشباب.

سابعًا: المرجعية الدستورية والتشريعية

تنطلق هذه الاستراتيجية المؤسسية من أحكام الدستور الأردني، بوصفه المرجعية القانونية العليا التي كفلت الحقوق الأساسية للمواطنين، ورست مبادئ المشاركة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون، بما يشكّل الإطار القيمي والقانوني الحاكم لسياسات الدولة تجاه الشباب، ويؤسس لدورهم كشركاء فاعلين في الحياة العامة والتنمية الوطنية.

كما تستند الاستراتيجية إلى منظومة التشريعات والأنظمة الناظمة لعمل وزارة الشباب، التي تحدد موقعها المؤسسي ودورها الوطني في قيادة السياسات المعنية بالشباب، وتنظيم العمل الشبابي، وتنسيق الجهود بين الفاعلين، ضمن إطار يضمن العدالة، والشمولية، والحوكمة الرشيدة. وتؤكد هذه المرجعيات أن الشباب يُنظر إليهم، في منطلق الدولة الدستوري، بوصفهم فاعلين أساسيين في التنمية وصنع القرار، لا مجرد متلقين، بما يعزز مسؤوليتهم الوطنية ومشاركتهم في بناء المستقبل.

ثامنًا: التوجهات الملكية السامية

تستند هذه الاستراتيجية المؤسسية إلى التوجهات الملكية السامية وكتب التكليف للحكومة، والأوراق النقاشية، التي شكّلت مرجعية عليا لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والشباب، وأكدت الانتقال من مقاربات الرعاية إلى نهج التمكين، وتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، وترسيخ مبادئ الثقة المتبادلة والمساءلة، بوصفها ركائز أساسية للاستقرار والتنمية المستدامة.

كما تنسجم الاستراتيجية مع رؤى وتوجهات سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، التي أولت الشباب دورًا محوريًا في مشروع التحديث الوطني، واعتبرت الاستثمار في طاقاتهم، وتنمية قدراتهم القيادية، وترسيخ قيم العمل العام، والابتكار، والمسؤولية المجتمعية، مدخلًا رئيسيًا لبناء المستقبل، وتعزيز حيوية الدولة وقدرتها على التجدد.

وتجسد هذه التوجهات الملكية الإطار السياسي والفكري الحاكم لهذه الاستراتيجية، بما يضمن اتساق سياسات الشباب مع الرؤية الهاشمية الشاملة للدولة الحديثة، ويُرسخ موقع الشباب كشركاء فاعلين في صياغة المستقبل، لا كمستفيدين من التدخلات.

تاسعًا: الموازنة مع مسارات التحديث الوطني

تندرج هذه الاستراتيجية المؤسسية ضمن الإطار الوطني الشامل لمسارات التحديث الثلاثة، بوصفها وثيقة توجيهية عليا تُسهم في موازنة سياسات الشباب مع مشروع الدولة الأردنية للتحديث، وتُرسخ دور الشباب كشريك محوري في التحول الاقتصادي والسياسي والمؤسسي.

✓ **مسار التحديث الاقتصادي:** تُؤطر الاستراتيجية سياسات تمكين الشباب بما يعزز دورهم في بناء اقتصاد وطني منتج وتنافسي، قائم على الابتكار وريادة الأعمال، ويُعيد تعريف موقع الشباب كقوة فاعلة في النمو الاقتصادي والاستدامة، ضمن رؤية طويلة المدى لمعالجة التحديات الهيكلية في سوق العمل.

✓ **مسار التحديث السياسي:** تنسجم الاستراتيجية مع متطلبات التحديث السياسي من خلال ترسيخ مشاركة الشباب في الحياة العامة وصنع القرار، وتعزيز حضورهم المؤسسي ضمن الأطر الدستورية والتشريعية، بما يُسهم في بناء ثقافة العمل العام، وتوسيع قاعدة المشاركة، وتعميق الثقة والمساءلة بين الشباب والدولة.

✓ **مسار تحديث القطاع العام:** تُؤطر الاستراتيجية الدور المؤسسي لوزارة الشباب ضمن مشروع تحديث القطاع العام، بوصفها جهة سياسات قادرة على قيادة التغيير، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والتحول الرقمي، والإدارة القائمة على النتائج، بما يدعم بناء مؤسسات عامة حديثة، كفؤة، ومستجيبة لتطلعات الشباب.

وتؤكد هذه الموازنة أن الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب تشكل جزءًا أصيلًا من منظومة التحديث الوطني، وتسهم في تحقيق التكامل بين مساراته، من خلال سياسات شبابية متسقة، ومستدامة، ومتصلة بمستقبل الدولة الأردنية.

عاشرًا: منهجية بناء الاستراتيجية المؤسسية

جاءت الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 ثمرة مسار تفكير استراتيجي تشاركي، استهدف بناء رؤية مؤسسية عليا تستند إلى الأدلة، وتستشرف التحولات الوطنية والإقليمية، وتُعيد تموضع الوزارة بوصفها الجهة الوطنية القائدة لسياسات الشباب. وقد ارتكزت منهجية البناء على أفضل الممارسات المعتمدة في تطوير الاستراتيجيات المؤسسية، مع التركيز على وضوح الدور، وتماسك الخيارات الاستراتيجية، واستدامة الأثر طويل المدى.

وانطلق بناء الاستراتيجية من عمل مؤسسي جماعي داخل الوزارة، أسهم في توحيد الرؤية حول الأولويات الوطنية للشباب، وترسيخ الانتقال من المقاربات الجزئية إلى منظور استراتيجي شامل، يربط قضايا الشباب بمشروع الدولة للتحديث. وشملت منهجية بناء الاستراتيجية المحاور الرئيسة الآتية:

1. **التحليل الاستراتيجي للسياق الوطني:** من خلال مراجعة الإطار الدستوري والتشريعي الناظم للعمل الشبابي، والتوجهات الوطنية العليا، ومسارات التحديث الاقتصادي والسياسي وتحديث القطاع العام، بما يضمن اتساق الاستراتيجية مع الأولويات الوطنية.

2. **قراءة القدرات والتموضع المؤسسي:** عبر تحليل دور وزارة الشباب، وهيكلها المؤسسي، وقدرتها على قيادة السياسات والتنسيق الوطني، بما يدعم إعادة تعريف وظيفتها الاستراتيجية ضمن منظومة الدولة.

3. **إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين:** من خلال حوارات استراتيجية مع الشباب، والجهات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بهدف إدماج الرؤى والتوقعات في صياغة التوجهات الاستراتيجية، لا في تصميم تدخلات تنفيذية.

4. **استشراف المستقبل وتحليل السيناريوهات:** لاعتماد منظور استباقي يأخذ في الاعتبار التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، ويُعزز جاهزية السياسات الشبابية لمتطلبات المستقبل.

5. **التركيز على الاستدامة والتكامل:** عبر مواءمة الخيارات الاستراتيجية مع متطلبات الاستدامة المؤسسية، والحوكمة، والأهداف القطاعية والوطنية وربطها مع أهداف التنمية المستدامة، بما يضمن تماسك السياسات واستمرارية الأثر الوطني.

وتجسّد هذه المنهجية التزام وزارة الشباب ببناء استراتيجية مؤسسية واضحة المعالم، تشكّل مرجعية عليا للعمل الشبابي الوطني، ويُشتق منها لاحقاً ما يلزم من خطط تنفيذية، دون أن تتناول هذه الاستراتيجية تفاصيل التنفيذ أو أدواته.

الحادي عشر: الرؤية والرسالة والقيم

تُشكّل الرؤية والرسالة والقيم الإطار المرجعي الحاكم للاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب، وتوجّه خياراتها الاستراتيجية، وتحدّد تموضعها ودورها الوطني في قيادة سياسات الشباب. ويضمن هذا الإطار اتساق التوجهات المؤسسية مع الغاية الوطنية للعمل الشبابي، ومع أولويات التحديث الشامل للدولة الأردنية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والمؤسسية.

- الرؤية

قيادة مسيرة التغيير نحو تنمية شبابية مستدامة

- الرسالة

قيادة المنظومة الوطنية للعمل الشبابي لتعزيز التكاملية بين الجهات ذات العلاقة، والعمل على توفير مساحات آمنة وداعمة تقدم خدمات وبرامج شاملة للمساهمة في بناء الهوية الوطنية وتلبي احتياجات الشباب تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

- القيم المؤسسية

تلتزم وزارة الشباب بمنظومة قيم سيادية حاکمة تُوجّه سياساتها وخياراتها الاستراتيجية، وتُعبّر عن موقعها كمؤسسة وطنية عامة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: القيم الوطنية

- ✓ المواطنة والانتماء
- ✓ العدالة وتكافؤ الفرص

ثانياً: قيم الحوكمة العامة

- ✓ الشفافية والمساءلة
- ✓ الشمول والعدالة

ثالثاً: قيم العمل المؤسسي

- ✓ الشراكة والتكامل
- ✓ الابتكار والتجديد

الثاني عشر: أهداف التنمية المستدامة

تتسق الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 مع أهداف التنمية المستدامة بوصفها الإطار العالمي الجامع للتنمية. وذلك من خلال مواءمة سياسات الشباب الوطنية مع الأجندة الدولية للتنمية المستدامة، وترسيخ موقع الشباب كمحرك رئيسي للتنمية، وشريك فاعل في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية. وتؤكد هذه الاستراتيجية الدور القيادي لوزارة الشباب باعتبارها المرجعية الوطنية لملف الشباب في توجيه وتنسيق الجهود ذات الصلة، بما يضمن اتساق السياسات الشبابية مع الالتزامات الدولية للمملكة الأردنية الهاشمية، ومع أولوياتها الوطنية للتحديث والتنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تُسهم الاستراتيجية على نحو مباشر وغير مباشر في دعم عدد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما:

- ✓ الهدف (4): التعليم الجيد، من خلال تأطير سياسات تنمية القدرات والمهارات مدى الحياة، وتعزيز التعلم المستمر بوصفه ركيزة للتنمية البشرية؛
- ✓ الهدف (5): المساواة بين الجنسين، عبر ترسيخ سياسات عادلة تضمن مشاركة الشباب وتكافؤ الفرص؛
- ✓ الهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد، من خلال مواءمة سياسات الشباب مع متطلبات الاقتصاد المنتج، والابتكار، وريادة الأعمال؛
- ✓ الهدف (10): الحد من أوجه عدم المساواة، عبر اعتماد سياسات شمولية تقلص الفجوات الجغرافية والاجتماعية وتكفل عدالة الفرص؛
- ✓ الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية، من خلال تعزيز المشاركة في الحياة العامة، وترسيخ الثقة بالمؤسسات، ودعم المواطنة الفاعلة؛
- ✓ الهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، عبر تبني نهج مؤسسي قائم على الشراكات الوطنية والدولية متعددة الأطراف.

وتُجسّد هذه المواءمة التزام وزارة الشباب بتضمين أهداف التنمية المستدامة في السياسات والتوجهات الاستراتيجية للعمل الشبابي، بما يضمن تحقيق أثر تنموي مستدام، يقوده الشباب، ويتكامل مع الأولويات الوطنية، ويعزز موقع الأردن كشريك فاعل في الجهد العالمي للتنمية المستدامة.

الثالث عشر: تحليل البيئة الداخلية والخارجية

يُعد تحليل البيئة الداخلية والخارجية أحد المرتكزات الأساسية في بناء هذه الاستراتيجية المؤسسية، لما يوفره من فهم استراتيجي شامل للسياق الذي تعمل ضمنه وزارة الشباب، ويُسهّم في تحديد خياراتها الاستراتيجية، وتموضعها المؤسسي، وأولوياتها الوطنية خلال الفترة 2026-2030.

1- : البيئة الخارجية

تتحرك الاستراتيجية ضمن بيئة خارجية تتسم بتغيرات متسارعة على المستويات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، حيث يشكّل الشباب الكتلة السكانية الأوسع في المملكة الأردنية الهاشمية، بما يجعلهم عنصراً حاسماً في معادلة التنمية والاستقرار. وفي المقابل، تفرض هذه البيئة تحديات هيكلية تتطلب استجابات استراتيجية على مستوى السياسات، من أبرزها التحولات في سوق العمل، والتغيرات في أنماط المشاركة السياسية والمجتمعية، وتسارع التحول الرقمي، وتزايد أهمية الابتكار والريادة، إضافة إلى التفاوتات الجغرافية والاجتماعية في الفرص. كما تتأثر البيئة الخارجية بالالتزامات الوطنية والدولية للمملكة، وبمسارات التحديث الشامل، وبالتحولات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يستدعي مواءمة سياسات الشباب مع هذه المتغيرات، وتعزيز قدرة الدولة على الاستجابة المستقبلية من خلال تمكين الشباب وإشراكهم كشركاء فاعلين.

2- : البيئة الداخلية

أما البيئة الداخلية، فتتصل بدور وزارة الشباب وموقعها المؤسسي ضمن منظومة الدولة، وبقدرتها على قيادة السياسات الوطنية المعنية بالشباب، وتنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين. ويُبرز التحليل أهمية تعزيز الوضوح في الدور الاستراتيجي للوزارة، وترسيخ انتقالها من منطق التنفيذ المباشر إلى منطق القيادة والسياسات، بما يضمن تكامل الأدوار، وتجنب الازدواجية، وتعظيم الأثر الوطني. كما يُظهر تحليل البيئة الداخلية الحاجة إلى تطوير القدرات المؤسسية الداعمة للوظيفة الاستراتيجية، ولا سيما في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والحوكمة، وإدارة المعرفة، وبناء الشراكات، بما يُمكن الوزارة من أداء دورها القيادي بكفاءة، ويعزز ثقة الشباب والشركاء في أدائها المؤسسي.

3- : الدلالات الاستراتيجية للتحليل

- يُفضي تحليل البيئة الداخلية والخارجية إلى مجموعة من الدلالات الاستراتيجية التي تُوجّه هذه الوثيقة، من أبرزها:
- ✓ ضرورة اعتماد مقاربة وطنية متكاملة لإدارة ملف الشباب، قائمة على السياسات لا التدخلات الجزئية؛
 - ✓ أهمية مواءمة سياسات الشباب مع مسارات التحديث الوطني والالتزامات الدولية؛
 - ✓ تعزيز تموضع وزارة الشباب كمرجعية وطنية وقائد سياسات، لا كجهة تنفيذية منفردة؛
 - ✓ التركيز على الاستدامة المؤسسية والأثر طويل المدى بوصفهما معيارين رئيسيين للنجاح.

ويشكّل هذا التحليل الأساس الذي تُبنى عليه الخيارات الاستراتيجية الوطنية الواردة في هذه الاستراتيجية، ويضمن اتساقها مع الواقع الوطني، وقدرتها على الاستجابة للتحديات المستقبلية، وتحويل الفرص المتاحة إلى قيمة مضافة حقيقية للدولة والشباب.

الرابع عشر: نظرية التغيير

تنطلق نظرية التغيير في هذه الاستراتيجية المؤسسية من فرضية استراتيجية محورية مفادها أن تمكين الشباب لا يتحقق عبر تدخلات مجزأة أو مقاربات قصيرة الأمد، وإنما من خلال بناء منظومة وطنية متكاملة للعمل الشبابي تُدار بالسياسات، وتقودها وزارة الشباب بصفتها المرجعية الوطنية لملف الشباب، ضمن قطاع عام حديث وكفؤ، وبشراكات مؤسسية فاعلة. وتفترض الاستراتيجية أنه عندما تضطلع وزارة الشباب بدورها القيادي في صياغة السياسات الوطنية المعنية بالشباب، وترسيخ الأطر المؤسسية الناظمة، وتعزيز التكامل بين الفاعلين، وبما ينسجم مع الأولويات الوطنية ومسارات التحديث الشامل، فإن ذلك يُفضي إلى انتقال نوعي في العمل الشبابي من منطلق التدخلات المنفصلة إلى منطلق المنظومات الوطنية المستدامة.

وبناءً على هذه الفرضية، تقوم نظرية التغيير الاستراتيجية على الركائز الآتية:

1. قيادة السياسات والأطر الوطنية للعمل الشبابي بوصفها المدخل الرئيس لتحقيق التمكين المستدام؛
2. ترسيخ التكامل المؤسسي والشراكات متعددة القطاعات كخيار استراتيجي دائم لإدارة ملف الشباب؛
3. تعزيز الجاهزية المؤسسية لوزارة الشباب للقيام بدورها القيادي في التوجيه والتنسيق السياساتي؛
4. اعتماد منظور وطني قائم على العدالة والشمولية في صياغة السياسات، بما يضمن تكافؤ الفرص بين المحافظات والفئات المجتمعية المختلفة.

وتفترض الاستراتيجية أن تحقق هذه الركائز سيقود إلى نتائج استراتيجية عليا، من أبرزها:

1. شباب قادر ومُمكن، شريك فاعل في الحياة العامة والتنمية والإنتاج؛
 2. منظومة مؤسسية وطنية متماسكة قادرة على تحقيق أثر طويل المدى؛
 3. تعزيز الثقة المتبادلة بين الشباب ومؤسسات الدولة على أساس الوضوح والمساءلة والأثر؛
 4. مساهمة نوعية ومستدامة للشباب في مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي وتحديث القطاع العام.
- وبذلك، تُفضي نظرية التغيير إلى أثر وطني مستدام تقوده طاقات الشباب، وتدعمه مؤسسات عامة حديثة وقادرة على الاستجابة للتحوّلات المستقبلية، بما يُرسّخ مكانة الشباب كرافعة استراتيجية لبناء الدولة الأردنية الحديثة.

الخامس عشر: الخيارات الاستراتيجية الوطنية (2026-2030) بناءً على نظرية التغيير

استنادًا إلى نظرية التغيير، وبالاعتماد على نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية، تعتمد الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب مجموعة من الخيارات الاستراتيجية الوطنية الرئيسة التي تُشكّل بوصلة العمل الشبابي خلال الفترة 2026-2030، وتُحدّد تموضع الوزارة ودورها القيادي على المستوى الوطني.

وتمثّل هذه الخيارات إطارًا استراتيجيًا حاكمًا يوجّه صياغة الأهداف الاستراتيجية، ويُشتق منه لاحقًا إعداد الخطط التنفيذية المحلية والسنوية، مع الالتزام بالفصل المنهجي الواضح بين التوجيه الاستراتيجي وآليات التنفيذ والتشغيل.

الخيار الاستراتيجي الأول: ترسيخ وزارة الشباب كقائد وطني لسياسات الشباب ومرجعية عليا للملف يرتكز هذا الخيار على إعادة تموضع وزارة الشباب بوصفها الجهة الوطنية القائدة لصياغة السياسات العامة المعنية بالشباب، والمنسّقة للجهود الوطنية ذات الصلة، بما يضمن وضوح الأدوار، وتكامل المسؤوليات، وتوحيد المرجعيات، والانتقال المنهجي من منطق التنفيذ المباشر إلى منطق القيادة السياساتية والتوجيه.

الخيار الاستراتيجي الثاني: بناء منظومة وطنية متكاملة للعمل الشبابي قائمة على التكامل والاستدامة يستهدف هذا الخيار الانتقال من التدخلات الجزئية والمتفرقة إلى مقاربة وطنية لإدارة ملف الشباب ضمن منظومة، تقوم على تماسك السياسات، وتكامل الأطر المؤسسية، وتعزيز الشراكات متعددة القطاعات، بما يضمن تعظيم الأثر الوطني، وتحقيق الاستدامة، ومعالجة التحديات الشبابية من منظور وطني طويل المدى، ويحدّ من الازدواجية وتداخل الأدوار.

الخيار الاستراتيجي الثالث: تمكين الشباب كشركاء فاعلين في مسارات التحديث يؤكد هذا الخيار الانتقال من النظر إلى الشباب بوصفهم فئة مستهدفة بالبرامج، إلى اعتبارهم شركاء في صياغة المستقبل، من خلال سياسات تمكين تعزّز مشاركتهم في الحياة العامة، والإنتاج الاقتصادي، والعمل السياسي والمجتمعي، وبما ينسجم مع مسارات التحديث الشامل للدولة الأردنية، ويُعزّز المواطنة الفاعلة والمسؤولية العامة.

الخيار الاستراتيجي الرابع: تعزيز الجاهزية المؤسسية لوزارة الشباب لقيادة الأثر الوطني يرتكز هذا الخيار على بناء وزارة شباب حديثة ذات جاهزية مؤسسية عالية، قادرة على قيادة السياسات، وإدارة التعقيد، وتحقيق الأثر الوطني المستدام، من خلال حوكمة رشيدة، وتخطيط استراتيجي فعّال، وإدارة معرفة، وتحول رقمي، وثقافة أداء قائمة على النزاهة، والمساءلة، والتعلّم المستمر.

السادس عشر: الإطار الحاكم للخيارات الاستراتيجية

تشكل هذه الخيارات الاستراتيجية مجتمعة الإطار الحاكم للاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب، ويجري ترجمتها لاحقًا إلى:

1. أهداف استراتيجية واضحة،
 2. خطط تنفيذية مرحلية وسنوية،
 3. وأطر متابعة وتقييم وإدارة مخاطر،
- وذلك بما يضمن اتساق العمل الشبابي الوطني مع الرؤية الملكية، ومسارات التحديث، والأولويات الوطنية طويلة المدى.

السابع عشر: المبادئ الحاكمة للاستراتيجية

تستند الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 إلى مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تُشكّل الإطار المرجعي الناظم لصياغة السياسات والاختيارات الاستراتيجية، وتوجّه مسارات العمل الشبابي الوطني، بما يضمن الاتساق مع الرؤية الوطنية، ومسارات التحديث الشامل، وأهداف التنمية المستدامة.

1- التركيز على الأثر الوطني المستدام

اعتماد الأثر طويل المدى معيارًا حاكمًا في توجيه السياسات الشبابية، بما يضمن انتقال العمل الشبابي من منطلق الأنشطة إلى منطلق القيمة المضافة الوطنية.

2- الشراكة الوطنية متعددة القطاعات

ترسيخ الشراكة كخيار استراتيجي دائم، يقوم على تكامل أدوار مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين، ضمن منظومة وطنية موحّدة.

3- اللامركزية الموجهة بالسياسات

تبني مبدأ اللامركزية بوصفه أداة لتحقيق العدالة والاستجابة للاختلافات الجغرافية والاجتماعية، ضمن إطار سياساتي وطني موحّد.

4- وضوح الأدوار وتكامل المسؤوليات

ترسيخ الوضوح المؤسسي في توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الفاعلين، بما يعزز المساءلة، ويحد من التداخل والازدواجية، ويدعم كفاءة القرار العام.

5- الإدارة القائمة على النتائج والأثر

اعتماد منطلق النتائج والأثر كمرجعية استراتيجية لتوجيه السياسات والموارد، وتعزيز الربط بين التخطيط الاستراتيجي والقيمة الوطنية المتحققة.

6- التعلم المؤسسي والتحسين المستمر

تعزيز ثقافة التعلم والتطوير المؤسسي بوصفها شرطًا للاستجابة للتحوّلات، وتحسين السياسات، واستدامة الأثر.

7- التمكين المؤسسي كرافعة استراتيجية

اعتبار بناء القدرات المؤسسية لوزارة الشباب في مجالات الحوكمة، والتخطيط، وقيادة السياسات، وإدارة المعرفة، ركيزة أساسية لقيادة منظومة العمل الشبابي على المستوى الوطني.

الثامن عشر: ترجمة الاستراتيجية إلى أولويات تنفيذية

تُشكّل الخيارات الاستراتيجية الوطنية الواردة في هذه الاستراتيجية الإطار المرجعي الذي تُشتق منه الأولويات التنفيذية والبرامج التفصيلية، والتي سيتم تطويرها ضمن خطط تنفيذية منفصلة، تُعدّ وفق منهجيات التخطيط التشغيلي، وبما يضمن المواءمة مع الموارد المتاحة، والجدول الزمني، وآليات المتابعة والتقييم.

ولا تتناول هذه الاستراتيجية تحديد البرامج أو التدخلات أو مؤشرات الأداء التفصيلية، باعتبار أن ذلك يقع ضمن نطاق الخطط التنفيذية المرحلية والسنوية، التي تُعدّ لاحقًا استنادًا إلى هذه الاستراتيجية، وبما يضمن الفصل المنهجي بين صياغة التوجهات الاستراتيجية وآليات التنفيذ والتشغيل.

التاسع عشر: الإطار الحاكم للحوكمة الاستراتيجية

تقوم الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب على إطار حوكمة استراتيجي يضمن وضوح التوجهات، وتكامل الأدوار، واتساق القرارات، بما يدعم الدور القيادي للوزارة في إدارة ملف الشباب على المستوى الوطني، ويعزز الشفافية والمساءلة والثقة المؤسسية.

ويُعنى هذا الإطار بتحديد المبادئ الحاكمة للحوكمة التي تضبط العلاقة بين المستويات القيادية والتنظيمية، وتوجّه آليات التنسيق المؤسسي والشراكات الوطنية والدولية، دون الدخول في تفصيل الأدوار التنفيذية أو المسؤوليات التشغيلية. ويرتكز إطار الحوكمة الاستراتيجية على المبادئ الآتية:

- ✓ وضوح المرجعيات والتموضع المؤسسي، بما يضمن اتساق القرار وتكامل الأدوار على المستوى الوطني؛
 - ✓ الفصل بين الدور السياسي والدور التنفيذي، بما يعزز كفاءة القيادة ويحد من التداخل والازدواجية؛
 - ✓ المساءلة القائمة على الأثر بوصفها مبدأً حاكمًا في تقييم السياسات والاختيارات الاستراتيجية؛
 - ✓ التكامل المؤسسي والشراكات كخيار استراتيجي لإدارة ملف الشباب؛
 - ✓ الشفافية وبناء الثقة كأساس للعلاقة مع الشركاء والشباب والرأي العام.
- ويُحال تحديد الهياكل التنظيمية التفصيلية، والأدوار والمسؤوليات التنفيذية، ومصفوفات الحوكمة، إلى خطط التنفيذ والأدلة التنظيمية التي تُعد لاحقًا استنادًا إلى هذه الاستراتيجية، وبما يضمن الفصل المنهجي بين الحوكمة الاستراتيجية والإدارة التشغيلية.

العشرون: المتابعة والتقييم الاستراتيجي

تعتمد الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 منهجية متابعة وتقييم استراتيجية تهدف إلى تقييم الأثر الوطني طويل المدى للاختيارات والسياسات الاستراتيجية، وقياس مدى اتساقها مع الرؤية الوطنية، ومسارات التحديث الشامل، وأولويات الدولة في ملف الشباب.

ولا يركز هذا النهج على متابعة تنفيذ الأنشطة أو قياس المخرجات التشغيلية، وإنما ينصرف إلى تقييم فعالية السياسات والخيارات الاستراتيجية، وقدرتها على إحداث التحول المنشود في واقع الشباب، وتعزيز دور وزارة الشباب كمرجعية وطنية وقائد سياساتي للملف.

1- إطار المتابعة والتقييم الاستراتيجي

يرتكز إطار المتابعة والتقييم الاستراتيجي على المبادئ الآتية:

1. التركيز على الأثر لا على التنفيذ: اعتماد الأثر الوطني المستدام معيارًا أساسيًا لتقييم السياسات، بدل الاكتفاء بقياس الإنجاز أو النشاط.
2. تقييم الاتساق الاستراتيجي: قياس مدى انسجام الخيارات الاستراتيجية مع مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي وتحديث القطاع العام، ومع الالتزامات الوطنية والدولية ذات الصلة بالشباب.
3. دعم القرار القيادي المبني على المعرفة: توظيف نتائج التقييم الاستراتيجي في توجيه القرارات العليا، ومراجعة التوجهات السياسية عند الحاجة.

4. التعلم المؤسسي والتحسين المستمر: اعتبار المتابعة والتقييم أداة للتعلم الاستراتيجي وتطوير السياسات، وليس أداة رقابية تشغيلية.

5. المساءلة على مستوى السياسات: ترسيخ مبدأ المساءلة المرتبطة بالأثر والقيمة المضافة الوطنية، لا بالمداخلات أو الإجراءات.

ويُحال تطوير نظم المتابعة والتقييم التفصيلية، بما يشمل مؤشرات الأداء، وأدوات القياس، وآليات جمع البيانات، وتحديد الجهات التنفيذية، إلى الخطط التنفيذية والأدلة المؤسسية التي تُعد لاحقاً استناداً إلى هذه الاستراتيجية، وبما يضمن الفصل المنهجي الواضح بين التوجيه الاستراتيجي والإدارة التشغيلية.

2- مصفوفة الحوكمة الاستراتيجية لوزارة الشباب (2026-2030)

مستوى الحوكمة	الدور الاستراتيجي	نطاق القرار	أدوات الحوكمة	مخرجات الحوكمة
المستوى (القيادي)	تحديد التوجهات السياسية العليا لملف الشباب وضمان اتساقها مع الرؤية الملكية ومسارات التحديث الوطني	الغاية الاستراتيجية، الخيارات الاستراتيجية، الأولويات الوطنية	الاستراتيجية المؤسسية، نظرية التغيير، مراجعات السياسات	توجهات سياسية وطنية واضحة، اتساق استراتيجي، قرارات مبنية على الأثر
المستوى الاستراتيجي المؤسسي (وزارة الشباب)	قيادة سياسات الشباب بوصفها المرجعية الوطنية، وضمان التكامل المؤسسي وتماسك الأدوار	السياسات الوطنية للشباب، الأطر والمعايير، الشراكات الاستراتيجية	أطر السياسات، نماذج الحوكمة، اتفاقيات الشراكة	منظومة وطنية متكاملة للعمل الشبابي، وضوح أدوار، منع الازدواجية
مستوى التنسيق الوطني	تنسيق الأدوار بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والشركاء	مواءمة السياسات، تكامل التدخلات، توحيد المرجعيات	آليات تنسيق سياسي، لجان وطنية، أطر تشاركية	تكامل وطني، تعظيم الأثر، كفاءة استخدام الموارد
مستوى المساءلة الاستراتيجية	تقييم فعالية السياسات والخيارات الاستراتيجية على أساس الأثر الوطني	الأثر طويل المدى، الاتساق مع التحديث، القيمة المضافة الوطنية	أطر المتابعة والتقييم الاستراتيجي، تقارير الأثر	تعلم مؤسسي، تصويب سياساتي، مساءلة قائمة على الأثر
مستوى الشفافية وبناء الثقة	ترسيخ الثقة مع الشباب والشركاء والرأي العام	وضوح القرار، إتاحة المعلومات الاستراتيجية	الإفصاح الاستراتيجي، التواصل المؤسسي	ثقة مؤسسية، شرعية السياسات، مشاركة فاعلة

الحادي والعشرون: الإطار الاستراتيجي لإدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر عنصراً أساسياً في ضمان استدامة الخيارات الاستراتيجية وتحقيق الأثر الوطني المنشود لسياسات الشباب. ويُنظر إلى إدارة المخاطر في هذا السياق بوصفها أداة داعمة لصنع القرار السياسي، لا آلية رقابية أو إجرائية. وتنطلق الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 من مقارنة استباقية واستراتيجية لإدارة المخاطر، تركز على رصد المخاطر ذات الطابع الهيكلي والسياساتي والمؤسسي التي قد تؤثر في تحقيق النتائج الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل.

1- تصنيفات المخاطر الاستراتيجية

- تشمل المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بتنفيذ هذه الاستراتيجية، على سبيل المثال لا الحصر:
1. المخاطر المؤسسية والحوكومية: المرتبطة بوضوح الأدوار، والتنسيق بين الجهات، واستقرار المرجعيات المؤسسية ملف الشباب.
 2. المخاطر المالية والاستدامة: والمتعلقة بقدرة المنظومة على تأمين موارد مستدامة، وكفاءة تخصيص الموازنات، والاعتماد المفرط على التمويل الخارجي.
 3. المخاطر التشريعية والسياسية: الناجمة عن بطء تحديث الأطر القانونية أو عدم مواءمتها مع التحولات الوطنية ومتطلبات التحديث.
 4. المخاطر المجتمعية والثقة العامة: المرتبطة بمستوى ثقة الشباب بالمؤسسات العامة، وتوقعاتهم من السياسات والبرامج الحكومية.
 5. المخاطر المرتبطة بالتغيرات الخارجية: بما يشمل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية، والتطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على الشباب.

2- مبادئ التعامل مع المخاطر الاستراتيجية

يرتكز الإطار الاستراتيجي لإدارة المخاطر على المبادئ الآتية:

1. الاستباق لا الاستجابة: إدماج تحليل المخاطر في صناعة القرار الاستراتيجي منذ مراحل الصياغة؛
 2. المرونة السياسية: تعزيز قدرة الاستراتيجية على التكيف مع المتغيرات دون الإخلال بأهدافها الجوهرية؛
 3. التكامل المؤسسي: التعامل مع المخاطر من خلال شراكات وطنية متعددة القطاعات؛
 4. المساءلة على مستوى السياسات: ربط إدارة المخاطر بتقييم الخيارات الاستراتيجية لا بالإجراءات التنفيذية؛
 5. التعلّم المستمر: استخدام تقييم المخاطر كمدخل لتطوير السياسات وتحسين فاعليتها.
- ويُحال إعداد مصفوفات المخاطر التفصيلية، بما يشمل تصنيف الاحتمالية والتأثير وخطط التخفيف والمسؤوليات التنفيذية، إلى الخطط التنفيذية وأطر إدارة المخاطر المؤسسية التي تُعد لاحقًا استنادًا إلى هذه الاستراتيجية، وبما يضمن الفصل المنهجي بين إدارة المخاطر الاستراتيجية والإدارة التشغيلية.

الخاتمة:

تُمثّل الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الشباب للأعوام 2026-2030 وثيقة وطنية مرجعية عليا لإدارة ملف الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية، وتجسيدًا لتحوّل نوعيٍ واعٍ في موقع ودور الوزارة، من مقاربات التدخلات المتفرقة إلى قيادة منظومة وطنية متكاملة للعمل الشبابي، تقوم على رؤية واضحة، وخيارات استراتيجية محددة، ونهج مؤسسي راسخ قائم على الأثر والاستدامة. وقد جرى إعداد هذه الاستراتيجية استنادًا إلى قراءة وطنية معمّقة لواقع الشباب الأردني، وتحليلٍ دقيقٍ للتحديات والفرص الهيكلية المحيطة بهم، وارتكازًا إلى المرجعيات الدستورية والتشريعية، والتوجهات الملكية السامية، وأولويات الدولة الأردنية في مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي وتحديث القطاع العام، وبما ينسجم مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة.

وتؤكد هذه الاستراتيجية انتقال وزارة الشباب إلى دورها بوصفها المرجعية الوطنية السياساتية لملف الشباب، والقائد المنسق للجهود الوطنية ذات الصلة، من خلال تركيزها على بناء منظومات مؤسسية مستدامة، وتعزيز التكامل بين الفاعلين، وترسيخ الشراكات الوطنية والدولية، وتهيئة البيئة الممكنة لمشاركة الشباب بوصفهم شركاء فاعلين في التنمية وصناعة المستقبل. كما تُرسخ الاستراتيجية نهجًا وطنيًا شموليًا في التعاطي مع قضايا الشباب، يأخذ بعين الاعتبار تنوع احتياجاتهم، وتفاوت السياقات الجغرافية والاجتماعية، ويؤكد على العدالة في الفرص، والشمول، وعدم الإقصاء، بما يعزز التماسك الاجتماعي، ويُسهّم في تحويل الفرصة الديموغرافية إلى قيمة مضافة وطنية مستدامة، تدعم استقرار الدولة، وتُعزز قدرتها على التحديث والتجدد.